قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(٧٠) وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار، ولا يقبلها، أو ينكر شيئا من أخبار رسول الله ﷺ، فاتهمه على الإسلام، فإنه رجل رديء القول والمذهب، وإنما طعن على رسول الله ﷺ، وعلى أصحابه؛ لأنه إنما عرفنا الله، وعرفنا رسول الله ﷺ، وعرفنا القرآن، وعرفنا الخير والشر، والدنيا والآخرة، بالآثار.

الشرح

يقول: (وإذا سمعت الرجل يطعن في الآثار ولا يقبلها) أحاديث الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وأقوال الصحابة، إجماعهم، وما شاكل ذلك، وأقوالهم التي تنسجم مع الكتاب والسنة.

(ولا يقبلها أو ينكر شيئا من أخبار رسول الله ﷺ فاتهمه على الإسلام) يعني هذا كان يحصل من الجهمية، ومن المعتزلة، ومن المرجئة، ومن الخوارج، ومن غيرهم من أهل البدع، كان يحصل منهم، فهؤلاء متهمون في الإسلام، الروافض وغيرهم، ثم في الأخير شاركهم الأشعرية، يردُّون كثيرا من الأخبار، ويقولون هذه أخبار آحاد، في باب العقائد، يعني باب العقائد عندهم في الغيبيات ما يقبل إلا الأدلة القطعية، إما من الكتاب وإما من السنة المتواترة، لابد في العقائد أن تكون الأحاديث قطعية الثبوت يعني متواترة، قطعية الدلالة يعني نصوص واضحة لا تحتمل شيئا، فردُّوا كثيرا من النصوص بحجة أنها أخبار آحاد، وأخبار الآحاد تفيد الظن عندهم، ويقولون في الآيات القرآنية والأحاديث المتواترة إنها وإن كانت قطعية الثبوت فإنها

ظنية الدلالة.

ومن أسلحتهم: المجاز، ومن أسلحتهم: التأويلات الباطلة التي هي في الواقع تحريفات لنصوص الكتاب والسنة، فهؤلاء لا شك أنهم أهل بدع، وأهل أهواء، وقد يندس في أوساط أهل البدع منافقون، وزنادقة يحاربون الله ورسوله، ولكن يتسترون بالإسلام، هذا يحصل، هذا الدس خاصة في الروافض، يندس فيهم منافقون وزنادقة، فيردون نصوص القرآن، ويردون نصوص السنة، وأغلب ما يردّون به هي التأويلات ثم دعوىٰ أن الأخبار آحاد، يعني ما تفيد إلا الظن!، والعقائد ما تثبت بالظنون!، ولابد في العقائد من أدلة قطعية!، قطعية الثبوت قطعية الدلالة!، ثم تجرهم هذه القواعد الخبيثة إلىٰ رد الآيات وتحريفها وتأويلها، فيأتون إلىٰ آيات الصفات مثلا فيتأولونها، يقولون في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، يعني: استولىٰ! يقولون: استوىٰ ما هو نص هذا مجاز! هذا استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ!

قد استوىٰ بشر علىٰ العراق　　　من غير سيف ودم مهراق

فاستوىٰ بمعنىٰ استولىٰ! تأويل ومجاز.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

قُبْحًا لِمَنْ نَبَذَ الكتابَ وراءَهُ　　　وإذا استَدَلَّ يقولُ قالَ الأخطَلُ

يقولون في اليدين: اليد بمعنىٰ القدرة! كيف؟ لأنه لا يليق بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يكون له يدين! لأنا إذا أثبتنا لله يدين شبهناه بالمخلوقين! وجعلنا له جوارح! وجعلنا له أدوات! إلىٰ آخر التأويلات الباطلة.

---

(١) "مجموع الفتاوىٰ" (٦/ ٢٩٧).

تأتي الأحاديث في اليدين يتأولونها، تأتي الآيات يتأولونها، مثلا القرآن يأتي يثبت اليدين، يقولون: لا نأخذه علىٰ ظاهره؛ لأن العقل يأبىٰ هذا، وإذا أثبتنا هذا أيضا نكون مجسمة، وشبهنا الله بالمخلوق، إلىٰ آخره، تعالىٰ الله عما يقولون علوا كبيرا.

نقول لهم: إن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فنفىٰ عن نفسه المماثلة والمشابهة وأثبت لنفسه الصفات اللائقة به، وهو كونه يسمع ويبصر، فسمعه وبصره نؤمن به، ونثبته علىٰ أساس أنه: ليس كمثله شيء، له سمع لا يشبه سمع المخلوقين، له بصر لا يشبه بصر المخلوقين، له استواء لا يشبه استواء المخلوقين، له عينان لا تشبه عيني المخلوقين، الصفات التي وردت في الكتاب و السنة نؤمن بها، ونثبتها علىٰ أساس الإيمان بها، وعلىٰ أساس تنزيه الله عن مشابهة المخلوقين.

فهؤلاء الذين يردّون الآثار عندهم هذه التأويلات إما مجاز وإما أخبار آحاد، وعطلوا بها هذه الصفات، وأخذوا بعض النصوص المتشابهة، مثل قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ أخذوا منه سلاحا لتعطيل الصفات كلها أو معظمها.

الله قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ ثم قال بعدها: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ أين عقلك؟ فلو كان يريد نفي الصفات عن ذاته لما قال ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فلما قاله أرشدنا إلىٰ أننا يجب علينا أن نؤمن بصفاته ولكن مع تنزيه الله عن مشابهة المخلوقات، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ فنثبت السمع والبصر علىٰ أساس أنه ليس كمثل المخلوقين في السمع والبصر، ونثبت الاستواء علىٰ أنه ليس كاستواء المخلوقين لأنه ليس كمثله شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، نثبت العلم، والإرادة، والقدرة، والنزول، والمجيء، والوجه، واليدين،

إلىٰ آخر الصفات التي أثبتها الله في كتابه وفي سنة الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، علىٰ أساس ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ نؤمن، ونثبت لله هذا المعنىٰ، وندين الله بأنه حق، لكن علىٰ أساس نفي مشابهة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ للمخلوقين، فسمعه لا يشبه سمع المخلوقين، بصره لا يشبه بصر المخلوقين، يداه لا تشبه يدي المخلوقين، نزوله، مجيئه، إلىٰ أخر صفاته الواردة في الكتاب والسنة، علىٰ أساس ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، فلا يشبهه شيء من مخلوقاته.

وأما أن نأخذ من ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ منطلقا لتعطيل صفاته، فهذا من الكذب علىٰ الله؛ لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قد ملأ القرآن بأسمائه الحسنىٰ وصفاته العليا، ولو أراد نفيها ما أثبت شيئا منها.

نأتي إلىٰ صفة الرحمة، كم ذكرها الله في القرآن؟ ذكرها أكثر من خمسمائة مرة، مؤكدة، ومكررة، وعند هؤلاء المعطلة من المعتزلة والأشعرية وغيرهم، عندهم في اللغة: التكرار يرفع احتمال المجاز والتأكيد يرفع احتمال المجاز، طيب التكرار والتأكيد موجودان في كل صفات الله عَزَّوَجَلَّ خاصة هذه صفة الرحمة، مذكورة في القرآن أكثر من خمسمائة مرة، هم يتأولونها، يتأولون صفة الرحمة، لماذا؟ الرحمة عندهم هي إرادة الإحسان! إرادة الإحسان لأن الله منزه عن الرحمة! لأن الرحمة ضعف!، وهذا غير صحيح، فالرحمة لا تصدر إلا من القوي، لا من الضعيف العاجز.

الله يقول: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ في سورة البقرة، ومروا إلىٰ آل عمران، وغيرها، وغيرها، خمسمائة مرة، يعني وصَفَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ نفسه بالرحمة،

تكرار وتأكيد، أين قواعدكم في اللغة؟ إن التكرار يرفع احتمال المجاز، وإن التأكيد يرفع احتمال المجاز، أين قواعدكم الآن؟ لا تؤمنون بما كان عليه الرسول وأصحابه، والقواعد التي تسلِّمون بها لا تسلِّمون بها في أسماء الله وصفاته، العبد المخلوق الذي يحتمل كلامه الكذب إذا كرر عندكم يرتفع احتمال المجاز، وكلام الله ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] يريد أن يثبت لكم حقيقة، وأنه موصوف بالرحمة، ويؤكد لكم أكثر من خمسمائة مرة، ثم تأكيده وتكراره هذا لا ترفعون به رأسا؟ أي هوىٰ هذا؟

فالشاهد: أن هؤلاء المبتدعة -قبل كل شيء- يحاربون سنة رسول الله خاصة في باب العقائد، في إثبات صفات الله، في عذاب القبر، كالمعتزلة والخوارج، في الشفاعة، في الميزان، في الصراط، ... هذه ما فيها أدلة قطعية، فينفونها، لماذا؟ لأنها جاءت عن طريق الآثار، وهي أخبار آحاد، وأخبار الآحاد ما تفيد إلا الظن، والعقائد لا يجوز أن تبنىٰ علىٰ الظن، ومثل هذه الترهات، والتأويلات، والمجازات، التي قابلوا بها سنة رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، الذي كان يجب أن نقابلها بالاحترام والتصديق والإيمان بها، وأن رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ما ينطق عن الهوىٰ، وأنه ما أحد أصدق من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ يجب أن نصدق بكل هذه الأشياء، ونؤمن بها، وندين الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بها، فبدل من هذا، يأتون بهذه القواعد، يعطلون بها، ويدفعون بها في صدر هذه النصوص، فهم متهمون في دين الله كما قال هذا الرجل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار ولا يقبلها) إما بأخبار آحاد، أو بأي علة من العلل، أو بمجاز، أو غيره، (أو ينكر شيئا من أخبار الرسول فاتهمه على الإسلام، فإنه رجل رديء) ولا شك أنه رديء، وهذا كله دعوة إلىٰ احترام السنة، والإيمان بما ورد فيها،

سواء تعلق بصفات الله، أو تعلق بأمور غيبية من عذاب القبر، ومن الشفاعة، ومن المرور بالصراط، ومن الميزان، ومن غيرها من الأوصاف التي وردت في الجنة ونعيمها، وما شاكل ذلك، هذه كلها نؤمن بها، ما جاء منها عن طريق التواتر وما جاء من طريق الآحاد، لكنه عن طريق الثقات الصادقين بارك الله فيكم، فنحن نقبله.

أخبار الآحاد يقولون: تفيد الظن، وتحتمل الوهم والخطأ.

نقول: نعم، هذه في أخبار البشر، غير الرسول، أما رسول الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فإن الله قد وعد بحفظ الدين والذكر والوحي الذي يأتي به هذا الرسول، كما قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، وقد حفتهما جميعا عناية الله بالرعاية والحفظ، فلم يضِع منها شيء أبدا؛ لأنها من عند الله، وإذا كان أخبار الآحاد يعتريها الوهم والخطأ، فإن سنة رسول الله ﷺ محفوظة، وإذا وهم أحد علىٰ رسول الله في كلمة، أو أخطأ في جملة، أو في حرف فإن الله قد هيأ من هذه الأمة رجالا يبينون هذه الأخطاء، كما قال ابن حبان(١)، فلا يخطئ أحد علىٰ رسول الله في كلمة، أو حرف، إلا وقد بين ذلك، ألف، أو واو، أو ياء، إلا وقد بين الله ذلك؛ ولهذا ترىٰ في كتب العلل بيان الأحاديث الضعيفة، شديدة الضعف المتناهي، والضعيفة الضعف المتوسط، والضعف الخفيف، وكتب الموضوعات، وكتب الصحاح، وكتب الرجال، وكتب العلل، كل هذا من عناية الله، وتصديق لوعد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بحفظ هذا الدين، فلا يخطئ أحد علىٰ رسول الله في كلمة أو في حرف إلا ويهيء الله من يبين هذا الخطأ.

---

(١) في مقدمة كتابه "المجروحين" (١/ ٥٨) ولفظه: إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدّها عدا، ولو زيد فيها ألف، أو واو، لأخرجها طوعا، ولأظهرها ديانة. اهـ

إذن هذه السنة التي حفت بهذه العناية تجعلونها مثل أقوال الناس العاديين، زيد وعمرو كلاهما يخطئ ويهم في النقل، ويخطئ الناس في النقل عنه؛ لأن الله ما ضمن أن يحفظ كلام الناس كلهم، خص بهذه العناية كتابه العظيم وسنة رسوله الكريم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بحفظ ما جاء به ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ فالعناية التي حفها الله بالقرآن هي موجودة مثلها في السنة، لقد لقيت السنة عناية عظيمة جدا، العناية بمثل القرآن عناية عظيمة جدا، سخر الله مئات من الأئمة الفحول، أقوىٰ من القرآء، يعني حفظ الله بهم السنة.

فلا نقيس كلام الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ علىٰ كلام البشر -الذين ما وعد بعصمتهم ولا بحفظ كلامهم- فهم ليسوا معصومين من الظلم، ولا من الأخطاء، وكلامهم ليس بمحفوظ، وليس بمعصوم، والله ما ضمن حفظه، وهذا الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ضمن الله حفظ ما جاء به، فكيف نقول: أخبار الآحاد عن رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مثل أخبار الآحاد عن الناس الآخرين، هذا من الضلال، ومن الخطل في العقل والرأي.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ صحبه وسلم، ونسأل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يرزقنا اتباع هذه السنة، واحترامها، والحفاظ عليها، والذب عنها، إن ربنا لسميع الدعاء.

س: هل حفظ الله للسنة ينفي الوهم في روايتها؟

ج: الوهم يقع فعلا، لكن يبين، كتب العلل: عند ابن أبي حاتم، علل أحمد، العلل للخلال، العلل للدارقطني، علل لغيرهم، كل هذه عبارة عن أوهام، لكن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يهيئ من يبين هذا الوهم الذي نسب صاحبه الحديث إلىٰ رسول الله

عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فيبنون وهمه، هل وجدت كلام أحد عُني بهذه العناية؟ أحيانا ينكر أهل الأهواء أخبار الآحاد الصحيحة الثابتة عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ من طريق العدول يجعلونها مثل أخبار الناس العاديين، نقول: هناك فرق، هذا كلام الرسول ﷺ، الله وعد بحفظه؛ لأنه يطلب من الناس أن يصدقوا هذا الرسول في أخباره، ويطلب منهم أن يتبعوه في أقواله، في العقائد وفي الحلال والحرام والأحكام، فهل يتعبدهم بالباطل والخطأ والضلال؟ تعالىٰ الله عن ذلك، إذن حفظ هذا الدين، فلا نتعبد الله في حلال في حرام في عبادة في شيء إلا وقد ثبتت عن النبي فعلا، وأحاطتها عناية الله، ولا نعتقد عقيدة جاءت عن طريق الأحاديث المتواترة أو الآحاد إلا وقد حفتها عناية الله، فهي حق وصدق، نصدق بها، تعلقت بصفات الله، تعلقت بالجنة، بالنار، بالصراط، بالشفاعة، بأي أمر غيبي، هي حق وصدق، نؤمن بها، ونصدقها، وإذا كانت في العمليات والأحكام فنعمل بها؛ لأنها حق، فالله يستحيل عليه ويتنزه أن يكلفنا بعقائد لم تثبت عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أو يكلفنا بعبادات، أو في الحلال والحرام، نحلل ونحرم وهو يقول: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، يقول هذا، ويتوعد هذا الوعيد، ثم تأتي أحاديث كثيرة عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ من طريق الآحاد نحلل بها الفروج، ونبيح بها الدماء، وإلىٰ آخره، وهل تكون هذه الأحاديث ظنونا وأوهاما تحتمل الصدق وتحتمل الكذب، تعالىٰ الله عن ذلك علوا كبيرا، ومصداق ذلك ما قلنا لكم إن الله قد حاطها بالعناية الكبيرة، فلا يخطئ أحد علىٰ رسول الله إلا وبُيِّن خطؤه.

س: هل في أخبار الناس يجعل احتمال الوهم سببا في رد كلامهم؟

ج: لا، إذا كان صادقا يقبل خبره ولو فيه احتمال ما يرد خبره، إذا شهد شاهدان عدلان أن فلاناً قتل فلانا، وهما من العدول، ما هما كاذبين، لابد من ثبوت عدالتهما، فإذا كان الواقع كذلك وجب علىٰ الحاكم أن يبني علىٰ شهادتهما فيحكم بالقصاص إن طلب ولاة القتيل القصاص أو الدية إن عفوا عن القصاص إلىٰ الدية، ولو كان يوجد احتمال أن أحدهما أخطأ لأن الأحكام تبنىٰ علىٰ الظاهر، والباطن يوكل إلىٰ الله، ولا يعبأ بهذا الاحتمال.

وإذا شهد اثنان عدلان أن فلانا تزوج فلانة، فعلىٰ القاضي أن يمضي هذا الزواج. واحتمال وقوع الوهم، نقول: فيه احتمال، لكن هذا الاحتمال لا قيمة له، إذ سنة الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في أخبار الصادقين أن تكون سليمة، لكن لو فرض أنه أخطأ أو وهم في شهادته، أنت ليس لك إلا الظاهر، هنا يقول الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: **«إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له علىٰ نحو مما أسمع منه، فمن قطعت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه، فإنما أقطع له به قطعة من النار»** (١)، يعني الحاكم ليس له إلا الظاهر، يقوم باللازم من إحضار الشهود، والشهود لهم شروط لابد أن تتوفر فيهم، وإذا احتاج إلىٰ تزكية، ما يعرفهم القاضي يأتي بمن يزكيهم ممن هم عدول عنده، ثم بعد ذلك ينفذ حكم الحد في القاذف، ورجم الزاني، إذا كان الشهود أربعة، وإلىٰ آخر الأحكام، قطع اليد، والقصاص، وما شاكل ذلك، القذف بالزنا لا يقبل فيه إلا شهادة أربعة لابد أن تتوفر فيهم العدالة، وما

---

(١) رواه البخاري في "صحيحه" رقم (٢٦٨٠) ومسلم في "صحيحه" رقم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

يقبل فيه شهادة اثنين بعد أن تتوفر فيهم الشروط، وهذا كل ما يجب علىٰ القاضي أن يقوم به، ثم بعد ذلك لو حصل احتمال الخطأ من أحد الشهود أو منهما فإن ذلك لا يضر؛ لأنه لا يكلف الله الناس إلا بالظاهر، نحن نقول يجري احتمال الخطأ في أخبار البشر، ينقل لك قصة فيها احتمال الخطأ، يحتمل فيه الكذب، لكن الرسول كلامه لا يحتمل إلا الصدق، إذا جاءنا من أخبار الآحاد لا يحتمل إلا الصدق، الطعن في أخبار الآحاد هذه العقيدة الفاسدة عليها الروافض وعليها الخوارج وعليها الزيدية وعليها المعتزلة وعليها الأشاعرة مع الأسف والماتريدية إن أخبار الآحاد تفيد الظن، كل هذا استقوه من الجهمية ومن المعتزلة، هذه الأفكار الرديئة ما كانت موجودة.

في السابق لا يوجد من يقول أخبار آحاد، حتىٰ جاء المعتزلة في القرن الثاني أو القرن الثالث وأدخلوا مثل هذه الشبه، وسرت في هذه الطوائف الضالة، والعياذ بالله، وعصم الله منها أهل السنة والجماعة الذين ظلوا علىٰ ما كان عليه رسول الله وأصحابه، فالرسول كان يبني علىٰ خبر الواحد، عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، والصحابة كانوا يبنون علىٰ خبر الواحد، الرسول الكريم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان يرسل شخصاً واحداً إلىٰ كسرىٰ، وشخصاً واحداً إلىٰ قيصر، وإلىٰ غيرهما كذلك، ثم يأخذ الجواب منهم، ويرتب عليه تجهيز الجيوش عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أو ما يراه؛ لأن الحجة قامت عليهم كما قال في كتابه إلىٰ قيصر: «**بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلىٰ هرقل عظيم الروم، سلام علىٰ من اتبع الهدىٰ، أما بعد، فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين، و﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا**

أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]. (١)

فعل ما فعل قيصر، وسأل عن أهل هذا الرجل، وأقرب الناس إليه، فجاء أبو سفيان ومعه مجموعة، وسألهم هرقل أسئلة، وفي ضوء الأسئلة تبين له أن رسولَ الله رسولُ الله حقًّا، وأراد أن يسلم، ودعا قومه إلىٰ الإسلام، فأبوا، فآثر ملكه ولم يسلم، رجع إليه بجواب هرقل شخص واحد، إن هذا ما قَبِلَ الإسلام، جهز الجيوش عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، رأىٰ أن الحجة تقوم بهذا، «**فإن أبيت فإنما عليك إثم الأريسيين**»، لو كان يشترط في إقامة الحجة العدد المتواتر هل كان رسول الله يكتفي بواحد؟ فبنىٰ عليه أنه إذا رد خبر الواحد هذا فإنه يحمل إثم الأريسيين، الفلاحين أتباعه، تحمل وزرك ووزر أتباعك إذا أبيت، فهو يأثم، ويأثم أتباعه، وهذا الإثم هنا هو الكفر، ثم بعد ذلك جهز الجيوش في غزوة تبوك، عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، لماذا؟ لأنه قد قامت عليه الحجة، فيستحق العذاب بخبر واحد، وجهز الجيوش بخبر واحد؛ لأن أصحابه ما كانوا يكذبون، عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أرسل إلىٰ اليمن، أرسل إلىٰ عُمان، أرسل، أرسل، أرسل، كاتب الملوك والجبابرة، لماذا يكتفي بالواحد إذا كانت الحجة لا تقوم بخبر الواحد!.

هم يقولون: الحجة لا تقوم بخبر الواحد لأنه ظن، كيف الرسول يكتفي بأن يبعث إلىٰ كل جبار وكل ملك وكل ذي سلطان يرسل له شخصًا واحدًا فقط؟ ثم بعد ذلك يجهز له الجيوش إذا لم يسلم ويدخل في الإسلام، عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، إذن هذه تصفع وجوه أهل البدع وأهل الأهواء، وآيات كثيرة، موسىٰ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ جاءه

(١) رواه البخاري في "صحيحه" رقم (٧) ومسلم في "صحيحه" رقم (١٧٧٣) من حديث عبد الله بن عباس عن أبي سفيان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ.

رجل واحد يقول له: ﴿إِنَّ ٱلۡمَلَأَ يَأۡتَمِرُونَ بِكَ لِيَقۡتُلُوكَ فَٱخۡرُجۡ إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠]، فخرج، بنىٰ علىٰ خبره، وجاءته امرأة؛ بنت شعيب -إن كان شعيبا الرجل الصالح- تقول له: ﴿إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥]، صدَّقها، هذا من سير الأنبياء تصديق أخبار الآحاد، ومن سيرة الرسول الكريم عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ومنهج شرعه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، يأتي هؤلاء من أهل الأهواء في القرن الثاني ويضعون مثل هذه القاعدة الفاسدة التي يردُّون بها أخبار الرسول الصادق المصدوق ﷺ.

س: ما حكم من يستدل بقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ على رد خبر الواحد؟

ج: هذا حجة عليهم، ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]؛ لأنك ما تتثبت إلا من خبر الفاسق، ونحن نشترط العدالة في قبول الأخبار، أخبار النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وأخبار غيره، فالفاسق ما يقبل خبره، نتثبت، قد يكون صادقا يعني هذا الكذاب، فإن تبين صدقه قبلنا خبره، ما تبين رددناه، لكن العدل هذا يؤخذ منه، وأخذ منه الأئمة أن التثبت إنما يجب في خبر الفاسق، وأما من ثبتت عدالته فلا تَثَبت، فهذا العدل الذي ثبتت عدالته تقبل شهادته، وتقبل أخباره، وتقبل تزكيته؛ لأن الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ الذي شرع لنا التثبت في الأخبار لم يشرع لنا التثبت إلا في حق من؟ في حق الفاسق، والكذاب فاسق، والكافر لا يقبل خبره، وسيء الحفظ -إذا عرفنا سوء حفظه- هذا ما نرده للطعن في عدالته، وإنما لعدم ضبطه، وهذا شرط في قبول الروايات، فالعدالة والضبط شرطان في قبول الروايات، فإذا توفر هذان الشرطان في رجل نقبل خبره،

ونقبل تزكيته، ولا يلزمنا التثبت في خبره؛ لأننا ما أمرنا بالتثبت إلا في أخبار الفاسقين، ولكن مع الأسف الآن يشهد عشرة من الثقات ولا يُصَدقون؛ لأننا في وقت يصدق فيه الكاذب، ويكذب فيه الصدوق، والله أنا مجرب، والله يأتي عشرة من الثقات يشهدون عند بعض أهل الأهواء ولا يقبلون شهادتهم، مع الأسف، وقد يقبلون أخبار الفجار الكاذبين، فيُصدق الكذوب، ويُكذب الصادق، هذا ما عندهم.

أما شرع الله فإن فيه أنه لا يُتثبت إلا في أخبار الفساق، وأما من ثبتت عدالته ودينه وصدقه، فإن هذا علينا أن نقبل خبره.

س: حكم اطلاق كلمة مبتدع على أتباع أهل البدع الجهال؟

ج: أتباعهم لابد أن يمارسون البدع، الذي يتولاهم ويدافع عنهم هو منهم، لكن أنت ما تقول أنتم مبتدعة، استعمل معهم الحكمة والموعظة الحسنة، يعني الكافر إذا جئته وقلت له أنت كافر ما يقبل دعوتك، والمبتدع كذلك، لا تقل أنت مبتدع، هذه من الحكمة، يعني الهندوكي لو تقول له: أنت كافر، يغضب أشد الغضب، هندوكي أخس من اليهود والنصارىٰ، لا تقل له حينما تدعوه إلىٰ الله: أنت كافر؛ لأنه سيرفض دعوتك له إلىٰ الإسلام، بل تقول: إن الله أرسل إلينا محمدا بالهدىٰ ودين الحق، وقال...، وقال...، وتخبر، وتأتي بالأدلة علىٰ صدقه، وكذا، وكذا، وأنا أدعوك إلىٰ هذا الدين، ما تقول: أنت كافر، النصراني لما تدعوه ما تقول له: أنت كافر، والمبتدع لا تقل له: أنت مبتدع، في دعوتك بيّن له، لكن إذا سُئلت: اليهودي كافر؟ تقول: نعم، يقول: لك هذا اليهودي كافر، تقول: نعم، لكن لما تدعوه أنت تقول له هذا الكلام؟ لا.

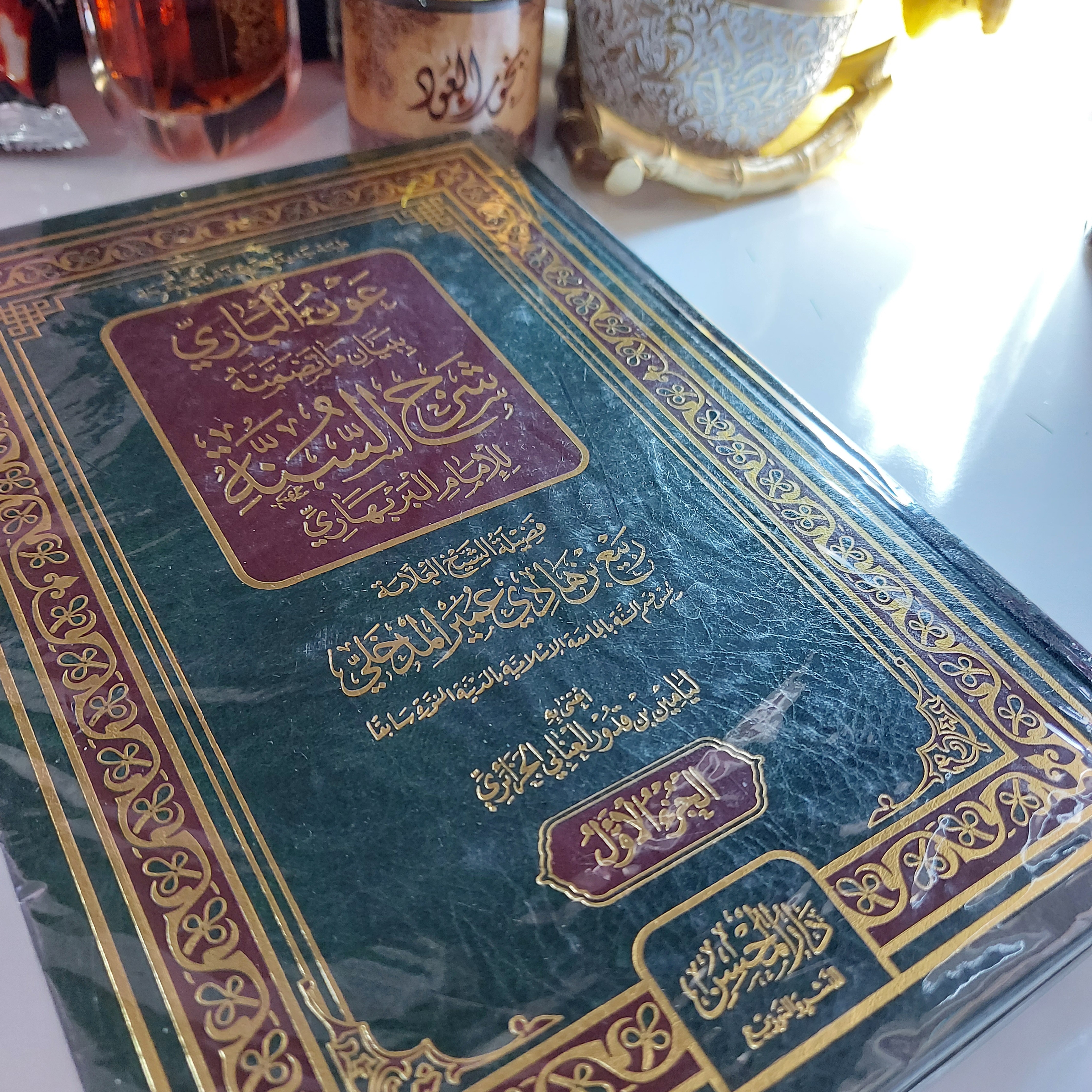
بخور العود
عون الباري
ببيان ما تضمنه
شرح السنة
للإمام البربهاري
فضيلة الشيخ العلامة
ربيع بن هادي عمير المدخلي
رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقا
اعتنى به
لياس بن قدور العنابي الجزائري
الجزء الأول
دار الإحسان
للنشر والتوزيع